

جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة

اعداد الطالب
علي شاكر جواد

بإشراف
المدرس المساعد ضياء عبد الرزاق اللبان

2017 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي
رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ * رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ
وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة إبراهيم (40-41)

الإهداء

إلى بلد الصابرين والأحرار
العراق رغم الجراحات ...
إلى ينبوع الحب والحنان
والدي ووالدي العزیزان ...
إلى من أقف أمامهم إجلالا واحتراما
أساتذتي الأفاضل ...
إلى من أشدد بهم أوزري
أخوتي وأخواتي

علي

المقدمة

تعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية من العلاقات الوطيدة في الفكر الاقتصادي ، وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية ، وساعد على انتشارها وتزايد معدلاتها ظهور الشركات العابرة القومية علاوة على عمليات الاندماج والحيازات عبر الحدود ، بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها ، وقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصاد الوطني ، وللاستثمارات الأجنبية دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب ، فالاستثمار يمكن أن يردم فجوة الموارد والإمكانات غير المتوفرة في الدول المستقبلية ، ويوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد ، وذلك من خلال مشاركة رأس المال المحلي وبالتالي الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وإحلال السلع المنتجة محليا محل السلع المستوردة ، إضافة إلى توسيع جودة ونوعية الصناعات المحلية وكذلك ينقل هذا الاستثمار أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق ونقل التقنية الحديثة وتوطينها ومساهمتها في خلق المزيد من فرص العمل وإكساب العمالة الوطنية المهارات الفنية والإدارية الحديثة بشكل مباشر مما يؤدي إلى تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية ، أما التنمية فإنها تمثل السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة ، ومن هنا فالتنمية المستدامة تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء كانت في الشمال أم في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ودون تحقيق مثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة ، وهناك ارتباط وثيق متبادل ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسية مستدامة دون دمج هذه المكونات معاً .

اهمية البحث :

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن التنمية المستدامة تتأثر بالكثير من العوامل التي تؤثر بشكل أو آخر عليها وبنسبة معينة وهذه العوامل ليست اقتصادية وحسب بل هي مكونات المجتمع ككل تتضافر فيما بينها لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية لذا فان هناك عوامل رئيسة تقود التطور

والتنمية إلى الهدف المنشود النهائي ألا وهو الرفاه الاقتصادي ومن هذه العوامل المهمة هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي إن توجهه بخطة مرسومة نحو المعضلات والنقاط الحرجة الاقتصادية فإنه يؤدي إلى تفعيل الاقتصاد برمته ، إذ أن التنمية لا يمكن أن تستتب إلا بالتمويل اللازم وهذا التمويل قد يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر احد جوانبه المهمة .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه العلاقة من خلال : بيان مدى الترابط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وحسن إدارتها من جهة أخرى ومدى التحسن أو التراجع في بعض مؤشرات التنمية المستدامة من الناحية العملية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن هناك علاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات التنمية المستدامة بمعنى هل أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحسن إدارة وتوجيه هذه التدفقات له الأثر الإيجابي في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة أم لا ؟

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاث مباحث كان المحث الاول بعنوان الاستثمار الاجنبي المباشر ماهيته، نضرياته ،والمنافع والكلف وقد تضمن توضيح مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر مع مجموعة من التعاريف والتفسيرات النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر ومنافعه وكلفه على الاقتصادات المضيفة اما المبحث الثاني فكان بعنوان التنمية المستدامة ماهيتها ونظرياتها وقد تضمن مفهوم البيئة والتنمية المستدامة وابعادها ونظرياتها. اما المبحث الثالث فكان بعنوان علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية المستدامة وقد تضمن اثره في ابعاد التنمية المستدامة واثره في انواع التنمية وفي الختام خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر (ماهيته - نظرياته - المنافع والكلف)

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل البدء ببيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من بيان مفهوم كلمة الاستثمار مجردة من أي إضافة ، فكلمة الاستثمار لغوياً هي مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله ، أو للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به ⁽¹⁾ .

أما كلمة الاستثمار في المعنى الاصطلاحي فهي تعني الإضافة إلى المخزون من الأصول المنتجة ⁽²⁾ ، أو إنه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل ، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل ⁽³⁾ ، والذي يلاحظ على هذه التعريفات أنها تتشابه في المضمون والمحتوى وتعبّر عن الفكرة نفسها وإن اختلفت من ناحية ألفاظها وتركيباتها اللغوية ، إلا أنها تعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل ، وبذلك فإن هذه التعريفات عبارة عن بيان مفهوم الاستثمار مجرد من أية إضافة .

أما الاستثمار الأجنبي فقد ميزت الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والاستثمار الأجنبي في حوافظ الأوراق المالية (غير مباشر) . وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعريفات متعددة منها « إنه عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة ، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لامتلاكه أسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف » .

(1) محمد بشير عليه ، القاموس الاقتصادي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1985 ، ص 32 .

(2) بول سامويلسون ، وليام نوردهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة : هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ، عمان ، 2001 ، ص 466 .

(3) جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ت : د عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 ، ص 251 .

أو أنه كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة⁽¹⁾ ، وعرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما « البلد الأم » بامتلاك أصل موجود في بلد آخر « البلد المستقبل » مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل⁽²⁾ ، كما عرفه (جيل برتان ، 1970) بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع ، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم .

إنَّ النسبة المئوية التي يعد الاستثمار إذا زاد عنها بمثابة استثمار مباشر هي نسبة تتراوح بين 25% و 50% بحسب المنظمات (صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (O. E. C. D.) ، وبما أن هذه الأرقام تبدو مرتفعة جداً على الصعيد العملي فقد اعتبرت النسبة 10% من أصل الرأسمال الاجتماعي أو الاسمي (Social) بمثابة معيار بسيط ، يحتمل عند تجاوزه الظن بوجود استثمار مباشر مشارك فيه من (10 إلى 50 %) أو بوجود سيطرة متأتية من مؤسسة أجنبية⁽³⁾ .

ومن هنا فهو جزء مكمل وفعال للنظام الاقتصادي الدولي علاوة على كونه محفزاً رئيسياً لعملية التنمية ، ولذلك فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد إحصائية لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط أساساً بأثره على ميزان المدفوعات وطبقاً لهذه القواعد فإن الاستثمار المباشر قد يأخذ صيغة شراء منشأة قائمة أو مشاركة فيها ، ونظراً لكون إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بميزان المدفوعات فإن الأرباح التي تولدها المشاريع في البلد المضيف عندما تخرج نجدها تظهر كتدفقات خارجية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات أما الأرباح غير الموزعة على حملة الأسهم فقد تعامل باعتبارها تدفقات داخلية في حساب رأس المال ، هذه القواعد أوجدت صعوبات في قياس FDI سواء في البلدان النامية أم المتقدمة ، علاوة على صعوبات ناجمة عن عدم الاتفاق على توفير شروط الإدارة لغرض اعتبار الاستثمار الأجنبي هو

(1) Unctad, investment Arab world Issues and policies, New York and Geneva, 2002, P. 10.

(2) د. صلاح عبد الحسن ، الاستثمار الأجنبي ، المسوغات والأخطار ، سلسلة الندوات الفكرية ، بيت الحكمة ، 1998 ، ص 8 .

(3) جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1970 ، ص 11 .

(استثمار مباشر) فبعض الدول تعتبر امتلاك 20% يكفي لتوفر شرط السيطرة الإدارية وغيرها تشترط امتلاك 50% أو أكثر ، ذلك كله جعل الإحصاءات الدولية من FDI تشكو من وجود هامش من عدم الدقة (1) .

وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة مشاركة أو مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع حتى ولو كانت نسبة المشاركة غير متاحة ، فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والمواد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي مباشر ، والاستعانة بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية هو ليس بديلاً عن الاستثمار المحلي وإنما يكون لغرض سد الفجوة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات واعتبار الاستثمار الأجنبي هو استثمار مكمل للاستثمار المحلي بالإضافة إلى كون هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى اكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة .

المطلب الثاني : التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

بعد الحرب العالمية الثانية توسع حجم الإنتاج الدولي وكان ذلك عبر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات ، ومن هنا دخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة ، إذ ازدهرت أهميته في الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى إلى زيادة الأهمية بدراسة هذا النوع من الاستثمار وهذا دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تطوير نظرية تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الأهمية ، وكان من جملة من فتح الطريق للبحث عن الشركات العابرة القومية والاستثمار الأجنبي المباشر هو كل من ستيفن هايمر ، وريموند فيرنون في الولايات المتحدة الأمريكية وجون دنينغ في بريطانيا وكوجيما في اليابان ، وكانت الدراسات تركز على حقيقة مهمة وهي أنه لماذا تفضل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد معين دون آخر ، ومن هنا قدمت العديد من النظريات التي تفسر هذه الحقيقة ، وبذلك فإننا سوف نتطرق إلى أبرز النظريات التقليدية والحديثة في هذا الموضوع .

١

(1) د. صلاح عبد الحسن : مصدر سابق ، ص ص 7 - 8 .

1- التفسيرات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

النظرية الكلاسيكية

التحليل الكلاسيكي يتميز بجملة من العوامل التي ينطلق منها وهي : الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة ، والمنافسة التامة في السوق ، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال ، وعناصر الإنتاج ⁽¹⁾ . ومن بين رواد المدرسة الكلاسيكية ديفيد ريكاردو الذي أسس في عام 1817 نظرية الميزة النسبية ' الذي يرى " إن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال واطئة " وأن السبب الرئيس لانتقال رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة ⁽²⁾ .

وهكذا تفعل استثمارية هذه الحركة (لرأس المال) إلى أن تصل إلى حداً ، تصبح الإنتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد ، والذي يلاحظ على هذه النظرية أن التفاوت بين العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول ، إذن فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية ، إلا أن هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي ، إذ تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال ، ومع ذلك فإن هذه النظرية ليست بدون فائدة في تفسير حركة الاستثمار المباشر ، إذ إن جزءاً أساسياً من العوامل التي تفسر هذه الحركة ترتبط برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول ، وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة ⁽³⁾ .

(1) عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 1974 ، ص 122-123 .

(2) مهند منير بشير ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة من 2001-2002 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 16 .

(3) د. محمد السيد سعيد ، الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، 1986 ، ص 24-25 .

نظرية الميزة الاحتكارية (1)

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية ، علاوة على عدم قدرة الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات ، ويذكر أن تلك الميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية أي إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير ، أو التميز الإداري والضريبي .

ومن هنا فإن هذه النظرية تستند في تفسير سلوك الشركات المتعددة الجنسيات إلى مبدأ غياب المنافسة الكاملة بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع في أسواق الدول المضيفة (2) ، وأوضح ستيفن هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتماداً على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يتضمن إضافة لرأس المال ، التكنولوجيا الإدارية والخبرة التسويقية ، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي ، إذ قراراتها تتم وفقاً لاستراتيجياتها في تعظيم قدراتها الخاصة ، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزاً قوياً لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (3) وقد تم تطوير هذا المنهج على يد كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة خصائص وهي:

أ - ميزة تكلفة رأس المال :

عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية ، وهي أيضاً على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية ، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية ، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل .

(1) رضا عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 49 .

(2) مهند منير بشير ، مصدر سابق ، ص 19 .

(3) رضا عبد السلام ، مصدر سابق ، ص ص 49 - 50 .

ب - ميزة تقدم البحث العلمي :

تتمتع هذه الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير. كما أن لها ميزة الاستخدام الأفضل للفنون الإنتاجية ، ولها براءات اختراع وعلامات تجارية ومعرفة فنية ، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى ، علاوة على قدرتها الفائقة في الحصول على أسعار منخفضة لعناصر الإنتاج .

ج - ميزة تنوع المنتجات :

تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها ، لأنه يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها ، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة .

د - وفورات الحجم :

تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق وفورات الحجم مع كبر المشروع ، من خلال طرق تنظيمية متقدمة ، وقيام تخصص على مستوى أعلى ، وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات . وتؤدي وفورات الحجم إلى خفض التكاليف ، وتمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في البلاد المضيفة ، حيث كلما زادت موانع الدخول ، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة ، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع .

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها :

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج ، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملية مثل المزايا المكانية ، والقيود المفروضة على التجارة الدولية ، علاوة على السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .
- لم تقدم هذه النظرية تفسيراً لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية .

2 - التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرية دورة حياة المنتج

سعت هذه النظرية إلى الكشف عن العوامل الموضوعية التي جعلت قيام الشركات بالاستثمار خارج بلادها الأم عملاً ضرورياً وليس مجرد اختيار بين بدائل ، وترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عملاً دفاعياً يقصد به حماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين ⁽¹⁾ . ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم ⁽²⁾ .

وعرض ريموند فيرنون من جامعة هارفرد الأمريكية نظريته دورة حياة المنتج التي أكدت على أن حياة المنتج تمر بأربع مراحل رئيسة متتابعة وهي :

مرحلة إعداد المنتج أو تقديمه ، مرحلة النمو ، مرحلة النضج ، مرحلة التدهور ، ففي المرحلة الأولى ومن أجل انتشار المنتج الجديد يستلزم الأمر تخصيص نفقات للبحث والتطوير وكذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن ذلك يجب أن تؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار ويجب أن يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات ، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفعاً ، ومن هنا نستنتج أن المنتج الجديد في المرحلة الأولى يكون في الدول ذات الطلب الفعال وسوق واسع وكذلك تكنولوجيا عالية ثم بداية تسويقية على المستوى المحلي ⁽³⁾ .

وفي المرحلة الثانية (مرحلة النمو) يزيد المنتج على الطلب بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي ، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات ، يبدأ الطلب بالزيادة داخل السوق الخارجية وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبراتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتج وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج ، ومن هنا يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها .

(1) محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص 26 .

(2) عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل الدولي وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 48 .

(3) طاهر مرسى عطية ، إدارة الأعمال الدولية ، دار النهضة العربية ، ط2 ، القاهرة ، 2001 ، ص 37 .

وفي المرحلة الثالثة (مرحلة النضج) يشهد المنتج نمواً سريعاً يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة في الظهور خلال هذه المرحلة ، وتصبح تكاليف الإنتاج عنصراً استراتيجياً ويصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر ، وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتظهر إلى جانب ذلك بعض البدائل ويصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي الخاص بالدولة الأم ⁽¹⁾ ، مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ، ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة .

وأخيراً مرحلة التدهور ، إذ تتميز هذه المرحلة بتشبع السوق المحلي ، إذ من غير الممكن تمييز المنتج عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أم بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها وأن التمييز يتم من خلال السعر ويصبح العرض أكبر من الطلب فتتخفض الأسعار أكثر فأكثر نظراً للمنافسة التي تواجه الشركة صاحبة المنتج ، فيصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفاً أساسياً للشركات وهذا ما يؤدي بها إلى توطين فروعها في الدول الأقل نمواً إذ تكلفة العمل المنخفضة ، وبعد مرور مدة من الزمن تكون هناك عملية رد فعل ، إذ تبدأ هذه الشركات بتصدير المنتجات نحو دول المنشأ وبذلك وجد فيرنون (Vernon) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في المراحل التالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج ، إذ تكون هناك أسواق خارجية هامة ⁽²⁾ .

وتستخدم هذه النظرية لتفسير مبادأة الشركات الأمريكية بالاستثمار الخارجي في أوروبا وخصوصاً في مجال الصناعة التحويلية نتيجة إمكانيات التجديد التكنولوجي الكبيرة للولايات المتحدة ، كما قد تفسر أيضاً عزوف الشركات الأوروبية عن توجيه استثماراتها الضخمة إلى الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية إذ مستويات الأجور العالية ، وبالرغم من وجاهة هذه النظرية وأهمية الاعتبار التكنولوجية في قرارات الاستثمار الخارجي فإن البحوث التجريبية تشير إلى أن الشركات العملاقة كثيراً ما تستخدم في مشروعاتها التابعة لها في الخارج نفس المستوى التكنولوجي الذي تستخدمه في بلادها الأم ، وكما تبرهن أرقام الاستثمار الخارجي المباشر على أن الإنتاج الدولي أكثر شيوعاً في الفروع ذات المدخلات التكنولوجية المتطورة عنها في الفروع الصناعية ذات التكوين التكنولوجي الناضج والقديم ⁽³⁾ .

(1) محمد قويدري ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع إشارة إلى حالة

الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 63.

(2) فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، عمان ، 2004 ، ص 183 .

(3) محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص 26-27 .

نظرية احتكار القلة

تذهب هذه النظرية إلى أن دوافع الاستثمار الأجنبي تكمن في أسواق احتكار القلة فهذه الأسواق تقسم على نحو ما ، بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة ، وتجعل المنافسة الاحتكارية من الصعب على أي شركة أن تنمو عن طريق المضاربة السعيرية ، وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها ، مما يعزز المستوى العام لربحياتها ⁽¹⁾ ، ويتضح مما سبق أن الهدف الأساس للشركات المتعددة الجنسيات هو النمو ، أكبر من الربح ، فتحاول كل شركة أن تنمو أسرع من بقية الشركات ، إذ إن نسبة النمو تحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق ⁽²⁾ . أي إن هذه الشركات تسلك سلوكاً هجوماً غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج فتعمل الشركات العملاقة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية .

والذي يؤخذ على هذه النظرية أنها تجاهلت الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية ، وأهملت لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج فضلاً عن أنها افترضت سوقاً قومية مغلقة على احتكار القلة ومن ثم أهملت المنافسة الدولية ، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرابطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تتبع من المنافسة في سوق احتكار القلة ⁽³⁾ .

المطلب الثالث : منافع وكلف الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المنافع والتكاليف على الدول المضيفة ومن هنا تنقسم آراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع إلى مجموعتين إحداهما مؤيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهم أصحاب نظرية « السباق نحو القمة » ، إذ إن الاستثمار على رأي هؤلاء يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة والتعليم وتحسين البنية الأساسية ، والمجموعة الأخرى المعارضة تعتبر أن التسابق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من « السباق إلى القاع » ، إذ إنه يؤدي إلى التخلف والتبعية واضطراب في ميزان المدفوعات..الخ، والحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس خيراً وليس شراً ، وإنما يعتمد بشكل أساسي على الأطر

(1) المصدر نفسه ، ص 27 .

(2) مهند منير بشير ، مصدر سابق ، ص 25 .

(3) محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص 28 .

والسياسات التي تمنحها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار ، ومن هنا سوف نورد بعض منافع وتكاليف هذا النوع من الاستثمار .

1- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1. إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوراً مهماً في نقل المعرفة التقنية وأحداث الوفورات الخارجية ، ويراه بعض الباحثين عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التقنية المتطورة وإشراك الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها ، فضلاً عن إدخال التحسينات التقنية من الدول الصناعية إلى الدول النامية ⁽¹⁾
2. توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار في البلدان النامية .
3. لاحظت تقارير الأمم المتحدة أنَّ الاستثمار الأجنبي يعمل على القضاء على البطالة المقنعة في القطاع الريفي ، واستخدام الأيدي العاملة الماهرة ونقلها إلى الصناعة التحويلية من خلال المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر .
4. يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية .
5. تُعدّ وسيلة مكتملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة ، وذلك لأنَّ زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية وتعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها ⁽²⁾ .
6. في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء

(1) د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000 ، ص 64 .

(2) د. عماد عبد اللطيف العاني ، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 77 .

إلى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى⁽¹⁾ .

7. الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة ، ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال ، ويكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعات المحلية ، وكذلك تساهم بتخفيف الشحة في الواردات ، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية⁽²⁾ ، وكذلك تؤدي إلى زيادة الصادرات وما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية .

8. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية، إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك⁽³⁾ .

2 - تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر

1. إنَّ الشركات العابرة القوميات تحول معظم أرباحها إلى الخارج ، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي ، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج ، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي قد تكون تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبذلك تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات .

2. الاعتماد على هذه التدفقات يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد على الخارج وتصبح عملية التنمية مرهونة برغبة الشركات العابرة القوميات في تحديد واختيار أماكن الاستثمار وحجمه ونوعه ، وهذا بحد ذاته من فعاليات السياسة الاقتصادية في البلد المضيف ، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية .

3. تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي ، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع ، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير وهذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها

(1) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 483 .

(2) د. هيل عجمي الجنابي ، مصدر سابق ، ص 55 .

(3) معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2009 ، ص 8 .

- إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة (1) .
4. يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة ، وهذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتتمثل تلك الصناعات ، المنسوجات ، الصناعات الكيماوية ، الصلب ، الاسمنت (2) .
5. تعمل الشركات الأجنبية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتها تطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقاً لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها (3) ، بحيث لا تشكل خطراً على وجودها في المستقبل وكذلك الحال تسعى هذه الشركات إلى تحقيق أعلى معدلات الربح دون الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات واحتياجات السكان في الأقطار النامية (4) .
6. تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال إلى تتدفق إلى البلدان المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبذلك ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية (5) .
7. قد تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات معينة في الاقتصاد وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات إستراتيجية وبذلك ينشأ خطر سياسي - إستراتيجي .
8. يمكن أن يقع عبئ اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات والتي تكون مشاريعها كثيفة رأس المال مما يدفع المنشآت المحلية كثيفة العمل إلى إغلاق أبوابها (6) ، باعتبار قوة المنافسة من الشركات الأجنبية وجودة السلع المصنعة فيها مقارنة بالشركات المحلية .

(1) خليل محمد خليل ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ، مصدر سابق ، ص 152 .

(2) محمد قويدري ، مصدر سابق ، ص 38 .

(3) محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ، مطبعة السرور ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص 42 .

(4) سعد الكواز ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على اقتصاد البلدان النامية ، المؤتمر العلمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أربد الأهلية ، 2001 ، ص 10 .

(5) عاطف حسين ، أثر تمويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، العدد 5 ، السعودية ، 1988 ، ص 118 .

(6) صلاح عبد الحسن ، مصدر سابق ، ص 20 .

المبحث الثاني

التنمية المستدامة « ماهيتها ، نظرياتها »

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

لمحة عن تطور مفهوم التنمية

إنَّ المتتبع لتأريخ مفهوم التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يجد أنه حدث تطور مستمر وواضح على مفهوم التنمية ، وكان هذا التطور هو استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال ، وبذلك نجد أن مفهومها اتخذ صوراً محددة في سياق الحضارة المعاصرة ، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية ⁽¹⁾ ، وبشكل عام يمكن تمييز خمس مراحل رئيسة لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر ⁽²⁾ ،

مفهوم التنمية المستدامة

تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب ، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems) ، وقد انتشر استعمال هذا المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً ⁽³⁾ . ومن هنا أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداماً ، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات

(1) د. جمال حلاوة ، د. علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 ، ص 19 .

(2) ماجدة أبو زنت ، عثمان غنيم ، التنمية المستدامة - دراسة في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، الأردن ، 2006 ، ص 150 .

(3) د. عبد العزيز بن عبد الله ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001 ، ص 4 .

بيئية خطيرة أمثال فقدان التنوع البيئي وتقلص مساحات الغابات المدارية ، وتلوث الماء والهواء وغيرها من الأمور ، مما دفع ببعض منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام ، يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى ⁽¹⁾ . وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى بالتنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته ، ومنذ مطلع السبعينات شهد زيادة في انتشار الوعي البيئي وقليل من الالتزام بتطبيق السياسات البيئية تجاه المحافظة على الموارد ومقاومة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي ، وقد مهدت كثير من المناسبات والتقارير والممارسات السياسية الطريق تجاه تطوير مفهوم التنمية المستدامة ومن تلك :

- مؤتمر استكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وقيام منشأة الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972.
- التقرير المشهور تحت عنوان حدود النمو (1972) .
- الإستراتيجية الدولية للحفاظ على الطبيعة (1980) .
- تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي (1986) .
- تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك (1987) .
- مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 المعروف بقمة الأرض والمعني بالبيئة والتنمية ⁽²⁾ .
- بروتوكول كيوتو 1997 .
- بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية 2000 .
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبيرغ 2002 م ⁽³⁾ .

أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد ، وهذه الأبعاد هي البيئة والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن بعد رابع وهو البعد المتعلق بجهة اتخاذ القرار (البعد المؤسسي) ⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ عبد جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المجلد 23 ، العدد 1، الرياض ، 2009 ، ص178 .

⁽²⁾ د. عبد الله عبد القادر ، البيئة والتنمية المستدامة ، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، عمان 2002 ، صص 8-9 .

⁽³⁾ د. ضرار الماحي ، العبيد احمد ، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، مجلة التنوير : مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي ، العدد الخامس ، الخرطوم ، 2008 ، ص11 .

1. البعد الاقتصادي

يستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل ، وذلك من خلال إيقاف تبديد الموارد إذ انه لأجل تحقيق التنمية في مراحلها الأولى فإنه يحتاج إلى استخدام كبير للموارد وهذا يؤدي إلى استنزافها ، ومن هنا جاءت التنمية المستدامة بصفاتها حاجة ملحة لأجل الترشيح في استهلاك الموارد وكذلك تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ، مثل المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض وإجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك للموارد الطبيعية من خلال إحداث تغيير جذري في أساليب الحياة وتحسين مستوى الكفاءة ⁽²⁾ ، وتعتبر الموارد الطبيعية جزء من الثروة الحقيقية ولا يمكن معاملتها بوصفها مورداً حراً لأنها تتكون من :

- سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن وبما يحويه من غابات ومراع .
 - باطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة ، ومصادر الطاقة كالنفط والفحم وغيرها من المصادر .
 - موارد المياه كالأنهار والبحيرات والبحار وما تتضمنه من أحياء مائية .
 - الهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض ، وما يحويه هذا الغلاف من غازات ⁽³⁾.
- وبذلك فالتنمية المستدامة من أولوياتها هو إيقاف تبديد الموارد والعمل على استخدام الكفاءة في استخدامها .

2. البعد الاجتماعي

والذي يتمثل في حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة ويمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية كي يستثمرها بما يخدم حاجاته الأساسية فضلاً عن احتياجاته المكملة لرفع مستوى

(1) د. سليمان مهنا ، ريده ديب ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009 ، ص 289 .

(2) د. خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 29 .

(3) أيوب أنور حمد سماقة ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والإعلان ، الطبعة الأولى ، أربيل - العراق ، 2006 ، ص 121 .

المعيشة دون تقليل فرص الأجيال القادمة ⁽¹⁾ ، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري من حيث تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية ، مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني ، باعتبار أن النمو السريع وغير المستقر يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية ، وبذلك قدرة الحكومات على توفير الخدمات وهذا يتناسب عكسياً مع معدلات الرفاهية الاجتماعية .

ويتضمن هذا البعد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، وهذا ما أكدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على رعاية هذا المصدر ودعمه عبر التغذية الأفضل والرعاية الصحية وينبغي تقديم تعليم لهم ليساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعاً ومهارة وإنتاجاً وأفضل استعداداً لمعالجة المشكلات ⁽²⁾ ، حتى نصل بهم إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تعنى بتطور نوعية الحياة للأفراد ، والتي تقوم على أربعة عناصر رئيسية ، هي : الإنتاجية ، التمكين ، الاستدامة ، والعدالة الاجتماعية .

3. البعد البيئي

أثبتت الدراسات العلمية الحديثة بأن الدمار قد بات خطراً يهدد جميع أجزاء البيئة الطبيعية على كوكب الأرض بشكل سيؤثر فيه مستقبلاً على سير وتطور الحياة ⁽³⁾ ، ومن هنا كانت القناعة تامة بأن إدارة البيئة بشكل سليم يجب أن يكون من أوليات التنمية المستدامة ، باعتبار أن فلسفة هذه التنمية تقوم على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي وذلك لإعطاء أفضل النتائج على المستوى الاقتصادي والبيئي .

وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة ومن هنا فنحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية ومتراكبة مع إدارة نظام البيئة، للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه . ومن هنا فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث الطبيعية، وعدم الاستغلال الجائر

(1) د. سليمان مهنا ، مصدر سابق ، ص 291 .

(2) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مصدر سابق ، ص 168 .

(3) نجم العزاوي ، عبد الله النقار ، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2010 ، ص 101 .

لمصائد الأسماك والغابات بمستويات غير مستدامة ، وعدم سحب المياه الجوفية إلى درجة كبيرة تحدث اضطراباً في النظم الايكولوجية وتؤدي إلى عدم القدرة على تجديدها (1) .

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تتعامل مع إجراءات المحافظة على البيئة ، وعملية النمو الاقتصادي على أنهما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين ولذلك فهي تركز على الجانب النوعي للحياة ، ولكنها لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها على الرغم من أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للزراعة المادية ، فالتنمية المستدامة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر عقلانية وإنسانية في الحاضر والمستقبل (2) .

4. البعد المؤسسي

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ، ومن هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى نوعية الحياة للأفراد والتأمين على حقوقهم الإنسانية ، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها (3) .

ويتضمن البعد المؤسسي استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها ، أو تحد من استخدام الوقود الاحفوري غير المتجدد (البترو، الفحم) وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة (4)، بالإضافة إلى ذلك لابد من زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير. والشكل التالي يوضح مدى ترابط أبعاد التنمية المستدامة

(1) د. احمد فريد مصطفى ، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2005 ، ص 4 .

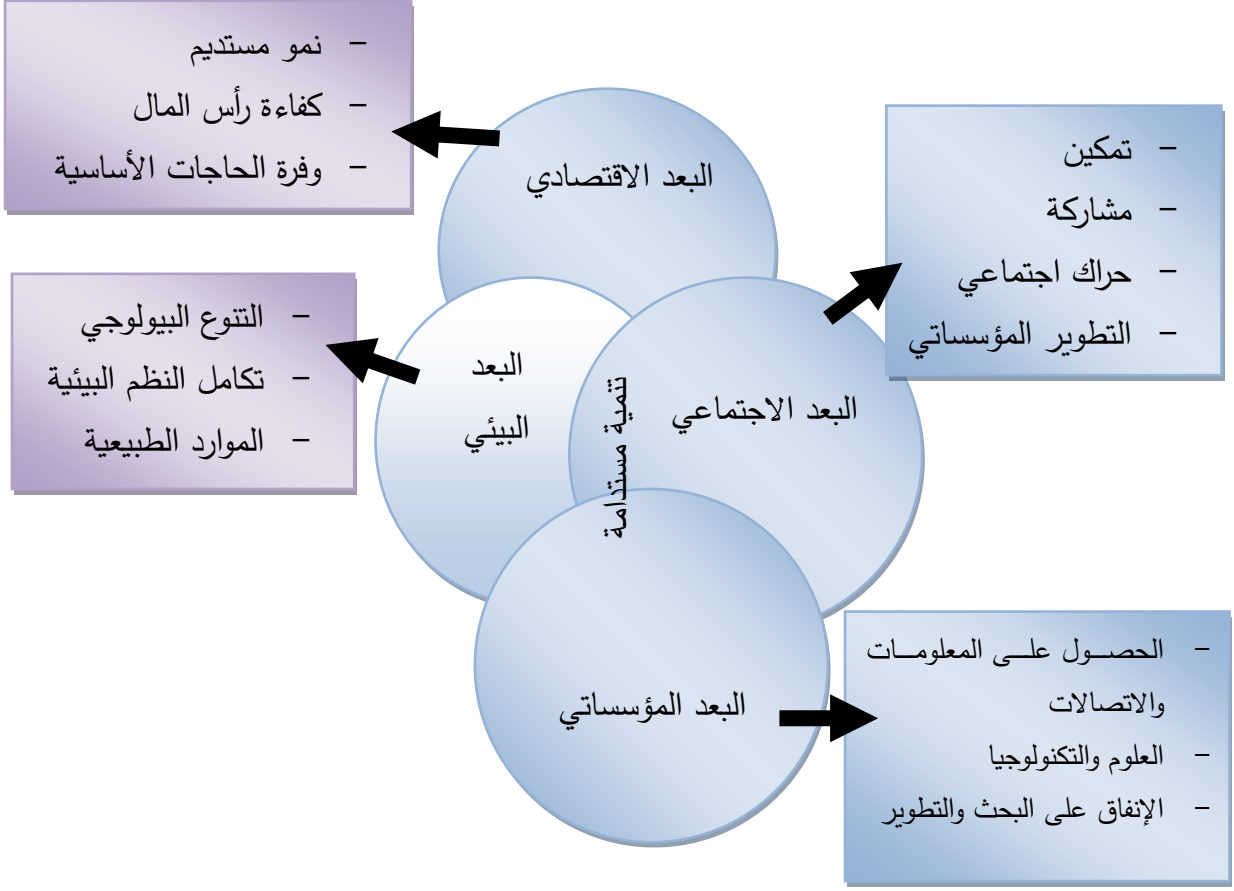
(2) د. عثمان غنيم، د. ماجده أبو زنت ، التنمية المستدامة ، دار مضاء للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2007، ص 81 .

(3) د. سليمان مهنا ، مصدر سابق ، ص ص 491-492 .

(4) د. أحمد فريد مصطفى ، مصدر سابق ، ص 4 .

شكل (1)

يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدامة



المصدر : الشكل من إعداد الباحث

المطلب الثاني : نظريات التنمية المستدامة

لقد تطور الجدل الاقتصادي- البيئي فأنتج نظريتين متنافستين للتنمية المستدامة ، وكلا النظريتين متسقتين أو متناغمتين مع إشباع الحاجات الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في أن تصل إلى تحقيق حاجاتها ، ولكن هاتين النظريتين تختلفان في كيفية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة .

1. نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة (1)

((إنَّ العنصر المركزي في الصيغة الضعيفة للاستدامة هو الافتراض الذي ينص على أن رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية إنَّ هذا المفهوم للاستدامة كان قد طور من عمل مبكر لسولو وزملائه في عام 1974 في فهم الشروط المطلوبة لاستمرار النمو الاقتصادي في عالم محدود الموارد . ويرى سولو في عام 1992 أن الخط المستدام للاقتصاد الوطني هو الخط الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بالفرصة نفسها التي حصلت عليها الأجيال السابقة له، ويرى ريبينو (1986) أن جوهر فكرة الاستدامة هو أن مفهوم القرارات الحالية يجب أن يمنع أو لا يقف بوجه آفاق المحافظة على مقاييس مستوى المعيشة المستقبلية وتحسينها ، وعلى ذلك فإذا أصبح إحلال رأس المال المصنوع محل رأس المال الناضب مبرراً طالما إن الزيادة في القدرة الإنتاجية لرأس المال المصنوع من لدن البشر أكثر من أن يعوض فقدان أو الخسارة في القدرة الإنتاجية من رأس المال الطبيعي .

2. نظرية الصيغة القوية للاستدامة (2)

طورت نظرية الصيغة القوية للاستدامة من العلم البيئي وأكدت على الضرورات البيئية ، وحسب هذه النظرية فإن رأس المال البشري (Human capital) لا يمكن أن يكون بديلاً للخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية والحجج التي تدعم نظرية الصيغة القوية للاستدامة هي كما يأتي :

1. **عدم اليقين** : أي أن ما يترتب على تناقص رأس المال الطبيعي ومدى تعقد وظيفة الأنظمة البيئية غير ممكن التنبؤ بها ، وبذلك لا نستطيع أن نتنبأ بمضامين الأفعال الحالية أو الجارية بصيغة كيف لتلك الأفعال أن تضر برأس المال الطبيعي ومن ثم لا نستطيع أن نقرر المستوى الملائم من الاستثمار في رأس المال الذي يضيفه البشر المطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة لتعويض الضرر الذي أصاب رأس المال الطبيعي .

2. **عدم الانعكاس** : ثمة العديد من الأفعال التي تؤدي إلى انقراض أصناف من الحيوانات أو تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكون لا يمكن أن تهمل ، إذ إن تدمير أشكال معينة من رأس المال الطبيعي مثل التنوع الإحيائي الذي ينقلص تحت التأثيرات المجتمعية

(1) د. محمد صالح القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2010 ، ص 361 - 362 .

(2) د. محمد صالح القرشي ، مصدر سابق ، ص 362-363 .

للاستغلال المفرط ، يكون غير قابل للانعكاس ، بينما رأس المال المصنوع من البشر يمكن إعادة بنائه من جديد على الرغم من أنه من الممكن أن تعوض الأجيال المستقبلية عن تناقص رأس المال الطبيعي على نحو دائم إلا أننا لا نملك معلومات كافية للأسعار النسبية التي سوف تعطى لرأس المال الطبيعي ورأس المال المصنوع، ولذلك ليس لدينا طريق يفي بالحاجة إلى مقياس صيغة الاستدامة.

3. **الحجم :** بدلاً من علاقة السبب بالتأثير المستمر والتي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة ربما يكون لدينا حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة ، على سبيل المثال إن فقدان صنف أو نوع واحد من الحيوانات ربما يكون له تأثير صغير على النظام البيئي بينما فقدان صنف أو نوع آخر ربما يسبب انهياراً في النظام البيئي نفسه . وخلاصة القول أن نظرية الصيغة القوية للاستدامة تتميز بالرؤية التي تقول أن هناك أحلاماً قليلاً جداً بين رأس المال المصنوع من لدن البشر ورأس المال الطبيعي بصيغ التدفق من الخدمات التي يستطيع رأس المال أن يوفرها ⁽¹⁾ ، والملاحظ أنه لا يمكن للبدايل الصناعية التي هي من صنع الإنسان والتي مصدرها رأس المال البشري المنشأ أن تحل محل رأس المال الطبيعي الذي ليس للبشر دخل فيه .

(1) د. محمد صالح القرشي ، مصدر سابق ، ص 363 .

المبحث الثالث

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية المستدامة

تمهيد

بعد أن تم إيضاح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم والنظريات المفسرة والعوامل المؤثرة في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول ، عرجنا في المبحث الثاني على بيان التنمية المستدامة أيضاً من حيث مفهومها وأبعادها ونظرياتها وعلاقاتها بالبيئة ومؤثراتها ، وفي هذا المبحث سنبين كيفية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية المستدامة ، ولابد من الإشارة إلى أن ما يعد أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر يعد بالضرورة هدفاً مطلوباً ومقصوداً للتنمية المستدامة ، وذلك عن طريق ما يأتي :

أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في أبعاد التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن هناك آثاراً إيجابية وسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر ومسؤولية الحكومات المضيفة هي الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة أكثر فعالية لكي يكون الاستثمار مصدراً للتنمية ، والذي يلاحظ أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح ذا أهمية متزايدة للبلدان النامية وغالباً ما يستند هذا على افتراض ضمني بأن زيادة تدفقات الـ FDI سيجلب بعض الفوائد لاقتصاد البلد المعني ، إلا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على ما هو النوع الذي يتخذه .

ومن المعلوم أن أبعاد التنمية المستدامة هي أربعة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية ، وهنا كيف يؤثر FDI على هذه الأبعاد ، و بيان ذلك من خلال الآتي :

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاقتصادية

إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثاراً إيجابية إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية ، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات عام 1982 وأيضاً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الإنتاجية . وبالإضافة إلى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى إيجاد آثار إيجابية في سوق العمل وامتصاص جزء من البطالة ، وكذلك الدراسة التي أجراها معهد بروكنج التي غطت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وجدت أن الدولار الذي يقدمه الاستثمار

الأجنبي المباشر يولد دولاراً آخر في الاستثمار المحلي ، وهذا يؤدي بالتأكيد على إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف بقدر معين حسب نوع وحجم الاستثمار المباشر فيه ، ولكن إلى جانب هذه المنافع فإن الاستثمار المباشر لا يخلو من أخطار معينة تتعلق بالبيئة أو بالتبعية الاقتصادية للدول الأجنبية .

2 - الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاجتماعية

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية عن طريق :
- خلق فرص جديدة للعمالة المحلية ومن ثم الارتفاع بمستوى التوظيف وبالتالي تسهم في الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية .
 - يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي وذلك نتيجة لما تقوم به هذه الشركات من رصف بعض الطرق الخاصة بها ، ومد شبكات الماء والكهرباء والاتصالات .
 - يحد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية ، إذ تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلاً من الهجرة إليها خارج البلاد ⁽¹⁾ .
- ومن هنا يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة ورفع الأجور وإنتاج المزيد من المنتجات المتطورة التي تؤثر في الواقع الاجتماعي للبلد المضيف .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي

لا ريب أن هناك تأثيراً للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة ، لأنه من المعلوم أن لـ FDI منافع سواء تحققت في مجال النمو الاقتصادي ككل أم في زيادة القدرات الإنتاجية في البلد المضيف ، ولكن إلى جانب هذه المنافع توجد تكاليف وهذه التكاليف تتمثل بالأخطار البيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى خفض منافع التنمية الاقتصادية ، ولذلك أكد الذين يعملون في مجال التنمية المستدامة أنه من دون إطار بيئي منتظم فإن التحرر الاقتصادي سيسرع من عملية التحلل البيئي ، وبناءً على ذلك يتطلب القيام بمزيد من الجهود لتقييم الروابط بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر ، على الرغم من أنه من الصعب عزل تأثيرات FDI عن الأنشطة الأخرى ، ويمكن للسلطات والشركات تطبيق نظم الإدارة البيئية (EMS) لتقييم الآثار المحتملة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر . ومن هنا فقد تم وضع سياسات تشجيع وجذب

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 350 .

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتبنى ممارسات ملائمة بيئياً ، وبالتالي يمكن إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تؤدي إلى تقليل آثاره الضارة على البيئة وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في دراسة له ، إذ أوضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق زيادة في الإنتاجية وملوثات بيئية أقل وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا الأحدث والأنظف .

ثانياً : إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة

إنّ مسألة جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل في طول التنمية المستدامة لا في عرضها هي مسألة ليست سهلة ، من الناحية النظرية والعملية ولذلك فهي تحتاج إلى جهود كبيرة تبذل لجعل استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز التنمية المستدامة ، وقد طور قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة قائمة بالمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنمية المستدامة ، ومن ضمن هذه المؤشرات: « الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، ومدى تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة » . فإن استطعنا أن ندرج الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بأن يكون هذا النوع من الاستثمار جزءاً من عملية التنمية المستدامة فإن هذا يؤدي بنا إلى أفضل النتائج ، ومن هنا ندرك مدى الحاجة إلى جهود متعددة الأطراف ، لزيادة القدرة على الالتزام بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ، حتى نستطيع أن نوفق بين الاثنين بجعلهما يعملان سوية ، ولكن كما تقدم بان هذه المسألة ليست بسيطة فالانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق من الحماية وتكوين مناخ ملائم قادر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقوانين صارمة لحماية المستثمرين الأجانب كل ذلك لا يمكن معه ضمان أن الـ FDI يكون مشجعاً لأهداف التنمية المستدامة ، ومن هنا بات من الضروري أن تكون استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية أن تهدف إلى تطوير القدرات العلمية والاجتماعية والمالية الوطنية ، وان تكون هادفة إلى توسيع السوق المحلية ، والمهم هو تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خدمة هذه الأهداف لان ما يعد أثراً ايجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر يعد في الوقت نفسه هدفاً مقصوداً ومطلوباً للتنمية المستدامة .

كما يجب أن يكون الترابط وثيقاً بين المستثمر والدولة المضيفة ضمن اتفاقيات معينة ، تحاول الدولة المضيفة أن تدرك ما هي الحدود الضرورية لجذب الاستثمار بأسلوب منهجي رصين ، وأن يكون هناك توازن بين مصالح المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .

ومما تقدم تبين أن هناك ترابطاً ما بين التنمية المستدامة وما ترمي إليه من أهداف وما يستطيع أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يكون داخلياً في إستراتيجية التنمية الوطنية المستدامة وعندما يكون هذا النوع من الاستثمار خاضعاً لتطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة .

ومما جاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة⁽¹⁾، وأيضاً فقد جاء في مؤتمر قمة الأرض لعام 2002 بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون قائداً لعملية التنمية المستدامة وذلك عن طريق ثلاثة أمور، أولها : الحصول على حجم معين من تدفقات FDI والمحافظة عليها من أجل دعم عملية النمو الاقتصادي ، وثانياً : أن يكون هذا الاستثمار لديه مسؤولية اجتماعية في هذه البلدان المضيفة عن طريق تخفيف حدة الفقر واستيعاب أكبر عدد من العمالة وتدريبها وتنمية المهارات المحلية ونقل التكنولوجيا الملائمة ، وثالثاً : أن يكون هذا الاستثمار محافظاً على البيئة (حماية البيئة) من خلال التزامه بالاتفاقيات الدولية لحماية الموارد البيئية .

(1) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ - جنوب ، أفريقيا ، 26 / آب / 2002 نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.un.org/arabic .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. هناك تأثير واضح من الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة. ولكن هذا التأثير يتغير سلباً وإيجاباً بناءً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى كيفية إدارة وتوجيه هذا الاستثمار بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة .
2. تبين من نتائج التحليل أن العراق لم يشهد أي تدفقات للـFDI يعتد بها ، في مقابل ذلك فإن الاقتصاد العراقي يعاني من كبر حجم الخراب والدمار ومن هنا فهو بحاجة إلى تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية حتى تستطيع أن ترمم بناء التحتية وقطاعه الاقتصادية . وبالتالي لم يكن هناك أي أثر للاستثمار الأجنبي على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .
3. تبين من التحليل أن الوضع البيئي في العراق متدهور جداً ومن أجل إصلاح هذا الوضع لابد من العمل على دمج البعد البيئي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند صنع القرار في عملية التخطيط الإنمائي ، لأن العراق قادم على عملية إعادة إعمار وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدهور البيئي .

التوصيات:

- 1- يوصي البحث بضرورة الاهتمام بعوامل جذب الاستثمار المباشر الى الدول النامية ومن ضمنها العراق من خلال توفير البيئة الملائمة لمناخ الاستثمار في تلك الدول وتهيئة فرص الاستفادة والتأثير على مؤشرات التنمية المذكورة في البحث.
- 2- إعادة اعمار البنى التحتية للعراق خصوصاً بعد اعمال التخريب التي طالما اعقاب عام 2003 لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بالتوافد على العراق.
- 3- التركيز على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي له علاقة بالبيئة لتحسين الوضع البيئي في العراق.

المصادر

- 1- بول سامويلسون ، وليام نوردهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة : هشام عبد الله ، الطبعة الخامسة عشر ، عمان ، 2001 .
- 2- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي : الاختيار العام والخاص ، ت : د عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 .
- 3- صلاح عبد الحسن ، الاستثمار الأجنبي ، المسوغات والأخطار ، سلسلة الندوات الفكرية ، بيت الحكمة ، 1998 .
- 4- جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1970 .
- 5- عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، بغداد ، 1974 .
- 6- مهند منير بشير ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة من 2001-2002 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
- 7- محمد السيد سعيد ، الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، 1986 .
- 8- عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل الدولي وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1989 .
- 9- طاهر مرسي عطية ، إدارة الأعمال الدولية ، دار النهضة العربية ، ط2 ، القاهرة ، 2001 .
- 10- محمد قويدري ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 .
- 11- فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، عمان ، 2004 .
- 12- حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000 .
- 13- عماد عبد اللطيف العاني ، اندماج الأسواق المالية والدولية (أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

- 14- عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 .
- 15- معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ، 2009 .
- 16- محمد طاقة ، العولمة الاقتصادية ، مطبعة السرور ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- 17- سعد الكواز ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على اقتصاد البلدان النامية ، المؤتمر العلمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أريد الأهلية ، 2001 .
- 18- عاطف حسين ، أثر تمويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، العدد 5 ، السعودية ، 1988 .
- 19- جمال حلاوة ، د. علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 .
- 20- ماجدة أبو زنت ، عثمان غنيم ، التنمية المستدامة - دراسة في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، الأردن ، 2006 .
- 21- عبد العزيز بن عبد الله ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001 .
- 22- عبد جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المجلد 23 ، العدد 1 ، الرياض ، 2009 .
- 23- جمال حلاوة ، د. علي صالح ، مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 ، ص 19 .
- 24- ماجدة أبو زنت ، عثمان غنيم ، التنمية المستدامة - دراسة في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، الأردن ، 2006 .
- 25- عبد العزيز بن عبد الله ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001 .

- 26- عبد جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المجلد 23 ، العدد 1، الرياض ، 2009 .
- 27- عبد الله عبد القادر ، البيئة والتنمية المستدامة ، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، عمان 2002 .
- 28- ضرار الماحي ، العبيد احمد ، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، مجلة التنوير : مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي ، العدد الخامس ، الخرطوم ، 2008 .
- 29- سليمان مهنا ، ريده ديب ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2009 .
- 30- خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.
- 31- أيوب أنور حمد سماقة ، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتب التفسير للنشر والإعلان ، الطبعة الأولى ، أربيل - العراق ، 2006 .
- 32- نجم العزاوي ، عبد الله النقار ، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2010 .
- 33- احمد فريد مصطفى ، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2005 .
- 34- عثمان غنيم، د. ماجده أبو زنت ، التنمية المستدامة ، دار مضاء للنشر والتوزيع ، ط1 عمان، 2007 .
- 35- محمد صالح القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2010 .
- 36- الكسندرا دلمو وآخرون ، تهديدات البيئة ، تعريب جورج قاطي ، عويدات للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ، لبنان ، 2008 .
- 37- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007
- 38- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوها نسبرغ - جنوب ، أفريقيا ، 26 / آب / 2002 نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.un.org/arabic .